

الأزمة المالية العالمية والتكافل بين الأُمم



التكافل قد يكون على مستوى العائلة، أو المنشأة، أو القبيلة، أو الأُممّة. وقد يكون هذا التكافل داً طابع ديني أو عرفي. هناك نوع آخر من التكافل قلماً يتكلّم عنه الباحثون وهو التكافل بين الأُمم. فعندما تقع أُممّة ما في كارثة طبيعية، كإعصار أو زلزال يتسبّب في إحداث الكثير من الوفيات أو الأمراض فإذا نجد أنّ كلّ دولة تسارع إلى تعزية الدولة المصابة، وربما لا تكتفي بالكلام، بل تشفعه بتقديم معونات مادّية في صورة أغذية أو أدوية أو خبرة أو آلات أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة بالمال والعمل. والدولة المانحة قد تكون في الأصل أقوى وأثري من الدولة المستفيدة، وقد تكون مثلها أو أقل منها. وقد تكون الدولة الراغبة في المعونة دولة صديقة أو غير صديقة، وقد تكون معونتها بحسّن نية، أو لمّأرب أخرى. والدولة المستفيدة هي التي تقرر قبول المعونة أو عدم قبولها.

والبيوم اندلعت أزمة مالية لها أبعاد عالمية بدأت في أمريكا ثمّ انتقلت إلى أوروبا واليابان وسائر الدول الغربية والشرقية والعربية والإسلامية. فهل ينطبق على هذا الإعصار المالي ما ينطبق على الأعاصير الأخرى؟ هل يجب على الدول أن تتكافل وتعاون للتخفيف عن الدول المتضررة، مع ما في ذلك من احتمال درء تأثيرات الأزمة من أن تنتقل إلى بلداننا. فالإعصار الطبيعي قد يصيب اليوم بلدانٍ وغداً بلدانٍ آخر. والإعصار المالي كذلك، بالإضافة إلى أنّ الإعصار الطبيعي قد يصيب بعض البلدان ثمّ ينصرف عن باقي البلدان الأخرى. أما الإعصار المالي فإذا له لا جرّم أزمه لا جرّم سيصيب جميع البلدان. وقد يكون هناك فرق بين الإعصار المالي والإعصار الطبيعي، لأنّ الإعصار الطبيعي لا يد للإنسان فيه، في حين أنّ الإعصار المالي يجب أن يُحاسب المسؤولون عنه.

النظام السائد في العالم اليوم هو النظام الرأسمالي، وله حسناته ولها سيناته. وربما يشكو منه حتى أنصاره، الذين يتفاوتون في مدى توغلهم فيه. وهذا يريد معتدلاً، وهذا يريد متطرفاً متواحشاً. وبما أنّ هذا النظام المأزوم اليوم لا بدّيل له في الحال، فهل يجوز للبلدان العربية والإسلامية أن

تساعده بالرغم مما عانت منه هنا وهناك؟ لاسيما وأنّ آثاره الخطيرة قد تمتد إليها؟ وهل يمكن أن يُحقن هذا النظام ببعض الجرعات أو الإصلاحات التي تؤخذ من نُظم أخرى، لتلطيفه وتعديله؟ ربما يكون هناك مَن يعترض ويقول: كيف نساعد نظاماً على البقاء طالما تمنينا أنهياره والخلاص منه؟ ولا ريب أنّ هذا الاعتراف يزداد قوّة إذا كان المعترضون يعتقدون أنّهم مؤهلون للحلول محل هذا النظام في العالم. غير أنّ فريقاً آخر لا يعتقد ذلك، وربما يرى أنّ من الممكن انتهاز الفرصة وتقديم بعض النصائح للنظام الرأسمالي لكي يقترب من استرضاء شرائح أخرى من البشر، ولكي يتقارب أيضاً من النظم الأخرى المناهضة له، كالنظام الإسلامي والنظام الاشتراكي.

إنّ كثيراً من المسلمين لا يرغبون في السلطة على مستوى دولتهم، ومن باب أولى على مستوى العالم. ولكنّهم يرغبون بشدة في أن يُطبّق الإسلام، ولو كان الذي يُطبّقه شخص آخر من غيرهم، وربما لا يرون بأساسٍ في أن يبقى اسم النظام رأسمالياً، مادام يُطبّق الإسلام أو يقترب منه. كثيراً ما قرأتنا وسمعينا أنّ دولة كافرة عادلة خير من دولة مسلمة جائرة. ونحن نتمنى في أقرب وقت أن نصل إلى دولة مسلمة عادلة، وأن لا نتعرض لهذه المفاضلة القاسية. فهل زُعِّين النظام الرأسمالي وزُقِّيله من عثرته؟ هذا عن مبدأ الإعانة، أمّا على من تقع الإعانة فإنّ هذا المقال يقدم وجهاً للراغبين فيها من الدول والأفراد، كلّ حسب مقدراته ورغباته. ما أشكال هذه المساعدة: هل هي هبة أم قرض أم إصدار نقد أم مصادر لأموال الناس؟ وكيف نحوني القرض من التضخم وتدحرج قيمته الشرائية؟ هل نقول للنظام الرأسمالي: خفف من سواتك: خفف من الربا، من القمار، من المضاربة على الأسعار، من الاحتياط، من الجشع، من الظلم، من الفساد الإداري، من التوسع في خلق النقود والائتمان... إلخ. مكّنوا العلماء من قول الحقّ والإذنار المبكر دون أن يخشوا أي سلطة مستبدة في بلدهم. إذا فعل النظام الرأسمالي ذلك هل يبقى رأسمالياً؟

المصدر: كتاب الأزمة المالية العالمية، هل نجد لها في الإسلام حلّاً؟